Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

أحكام الرتبة في الجملة الفعلية بين الوجوب والجواز دراسة في ضوء كتاب "موصل النبيل إلى نحو التسهيل" لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)-دراسة وصفية تحليلية-

م. د. نشأت سمو رشو سمو القائدي

مديرية تربية نينوى/ قسم تربية دهوك/ إعدادية النجاح للبنين

The rules of word order in the verbal sentence: between obligation and permissibility. A study in light of the book "Mawṣil al-Nabīl ilā Naḥw al-Taṣīl" by Khalid ibn Abdullah al-Azhari (d. 905 AH) - A descriptive and analytical study -

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أحكام الرتبة في الجملة الفعلية بين الوجوب والجواز في ضوء كتاب "موصل النبيل إلى نحو التسهيل" للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ). وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتتبع معالجة الأزهري لهذه المسائل النحوية الدقيقة، وموازنة آرائه بآراء جمهور النحاة وإمامهم ابن مالك في كتاب التسهيل.وقد جرى تقسيم الدراسة إلى مقدمة، ومبحث تمهيدي للتعريف بالأزهري ومفهوم الرتبة، وثلاثة مباحث رئيسة، وخاتمة؛ حيث ناقش المبحث الأول مواضع وجوب تقديم الفاعل، وتناول المبحث الثاني مواضع وجوب تقديم المفعول به، بينما خُصص المبحث الثالث لحالات الجواز والقرائن الصائنة لها، مستعرضاً الأثر الدلالي والبلاغي للتقديم والتأخير كالقصر والاهتمام.وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج العلمية؛ أهمها أن الأزهري التزم بقرارات جمهور النحاة (وبخاصة البصريين) في المسائل الأصولية كمنع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، مع إظهار شخصية علمية ترجيحية متميزة تعتمد على قوة الدليل والسماع الفصيح من القرآن الكريم، كما تبيّن أن نظام الرتبة في العربية ينبني على نظرية متكاملة تتضافر فيها القرائن اللفظية والمعنوية لتحقيق أمن اللبس، وحفظ سلامة التراكيب، وتوجيه المعاني البلاغية بفسحة وحرية مضبوطة.**الكلمات المفتاحية:** الرتبة، موصل النبيل، الجملة الفعلية، أمن اللبس.

Abstract

This study aims to investigate the rules of syntactic rank (word order) in the verbal sentence between obligation and permissibility in light of the book "Muwassil al-Nabil ila Nahw al-Tashil" by Sheikh Khalid bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH). The study adopts a descriptive-analytical methodology to trace Al-Azhari's treatment of these precise grammatical issues, comparing his views with those of the majority of grammarians and their leading scholar, Ibn Malik, in his book "Al-Tashil"The study is structured into an introduction, an introductory section defining Al-Azhari and the concept of syntactic rank, three main sections, and a conclusion. The first section discusses the cases of mandatory fronting of the subject (agent), the second section addresses the cases of mandatory fronting of the direct object, while the third section is dedicated to permissible cases and their safeguarding clues, exploring the semantic and rhetorical effects of fronting and postponing, such as restriction (exclusivity) and focus (attention)The research has yielded several scientific findings; most importantly, Al-Azhari adhered to the consensus of mainstream grammarians (particularly the Basrans) on fundamental issues, such as prohibiting a pronoun from referring back to a postposed referent in both pronunciation and rank. At the same time, he demonstrated a distinctive scholarly personality capable of independent weighing and preference (Tarjih), relying on the strength of evidence and eloquent attested usage (Sama') from the Holy Qur'an. Furthermore, the study reveals that the word order system in Arabic is built on an integrated theory where verbal and semantic clues converge to ensure the avoidance of ambiguity (Amn al-Labs), preserve structural integrity, and direct rhetorical meanings within a framework of controlled flexibility.

Keywords: Syntactic Rank (Word Order), Muwassil al-Nabil, Verbal Sentence, Avoidance of Ambiguity.

المُقدمة :

الحمد لله الذي جعل اللغة العربية مفتاحاً لفهم كتابه المبين، والصلاة والسلام على أفصح الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.تُعد قضية "الرتبة" في الجملة العربية من أدق المباحث وأكثرها صلةً بالمعنى التركيبي والدلالة الإعرابية؛ إذ إن الترتيب بين أجزاء الجملة ليس مجرد تنسيق شكلي، بل هو انعكاس لقوانين عقلية ولغوية تضبط أمن اللبس وتوضح مقاصد المتكلم. وقد أولى النحاة الأوائل أهمية بالغة لترتيب عناصر الجملة الفعلية (الفعل، الفاعل، المفعول به)، ورسموا الحدود الفاصلة بين ما يجب بقاؤه على أصله، وما يجب تقديمه أو تأخيره، وما يجوز فيه الأمران تبعاً للقرائن اللفظية والمعنوية.إنّ الحديث عن الرتبة يقود بالضرورة إلى استكشاف فلسفة اللسان العربي في الموازنة الدقيقة بين مبدأي "أمن اللبس" و"الاتساع في التعبير"؛ حيث ترتبط أحكام الوجوب والجواز ارتباطاً وثيقاً بنظرية "القرائن" النحوية. ففي الأحوال التي تغيب فيها العلامات الإعرابية الظاهرة وتتساوى الاحتمالات العقلية، ترتفع الرتبة الأصلية إلى مرتبة القانون الواجب، صونًا للتركيب من الإبهام والخلط بين الفاعل والمفعول به. وبالمقابل، فإن تحقق أمن اللبس يفتح الباب واسعًا أمام جواز التقديم والتأخير، لتتحول الرتبة من وظيفتها الدفاعية الحمائية للبنية الإسنادية إلى أداة أسلوبية مرنة تتيح للمتكلم توجيه المقاصد الدلالية، وبث المعاني البلاغية المتنوعة كالاهتمام والقصر والتشويق، مما يظهر حيوية هذا النظام اللغوي المتكامل وقدرته على المواءمة بين النحو والدلالة.وتتجلى إشكالية هذه الدراسة في تتبع أحكام الرتبة في الجملة الفعلية بين الوجوب والجواز عند أحد أبرز علماء النحو في القرن التاسع الهجري، وهو الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، وذلك من خلال كتابه الجليل "موصل النبيل إلى نحو التسهيل". ويهدف البحث إلى إبراز معالجة الأزهري لهذه المسائل، ومقارنة آرائه بآراء إمام النحاة ابن مالك في "التسهيل"، وكذا بجمهور النحاة من البصريين والكوفيين، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء النصوص ومناقشة العلل النحوية والقرائن الدلالية.وتكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية من مكانة كتاب "موصل النبيل" بوصفه شرحاً متقدماً لكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك؛ وهو متن عرف بالصعوبة والإيجاز والعمق العلمي. ويبرز دور الأزهري هنا كشارح فذّ لا يقتصر على فك العبارات المغلقة، بل يسعى جاداً إلى توضيح مسالك الخلاف، وبسط الحجج، وتوظيف الشواهد السماعوية من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر الفصيح لتوجيه الأحكام التركيبية. ومن ثم، فإن الوقوف على صنيعه في مسألة "الرتبة" يتيح للباحثين استكشاف معايير الترجيح والتعليل النحوي في مرحلة نضج التصنيف النحوي في القرون المتأخرة، ومدى تفاعل الشروح اللاحقة مع أصول المدرسة البصرية والكوفية ومخرجاتها في ضبط بنية الجملة العربية وسياقها الدلالي.وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيم خطته إلى مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث رئيسة تعقبها خاتمة بأهم النتائج والتوصيات، وثبت بالمصادر والمراجع؛ حيث خُصص المبحث التمهيدي للتعريف بالأزهري وبكتابه ومفهوم الرتبة، تلاه المبحث الأول في مواضع وجوب تقديم الفاعل، ثم المبحث الثاني في مواضع وجوب تقديم المفعول، والمبحث الثالث في مواضع جواز التقديم والتأخير وأثره البلاغي.

التمهيد :

الأزهري وكتابه والرتبة في التراث النحوي :

المطلب الأول: لمحة عن الأزهري وكتابه "موصل النبيل"

هو الشيخ العلامة زين الدين أبو الوليد خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، الشافعي النحوي، المعروف بـ الوقاد. وُلد بـ(جرجا) من بلاد الصعيد بمصر سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة (٨٣٨ هـ)، وقدم إلى القاهرة وهو صغير السن، حيث استقر في الجامع الأزهر وعمل وقاداً للقناديل فيه، ومن هنا جاء لقبه الشهير[١]. وقد دفعه حبه للعلم والعلماء إلى مجالس شيوخ الأزهر، فانكب على التحصيل بجد واجتهاد حتى فاق أقرانه وصار رئيساً في علوم العربية ومشاراً إليه بالبنان في النحو والتصريف واللغة والميقات والفرائض والفقه [٢]تلقى الشيخ خالد الأزهري العلم عن جلة من كبار علماء عصره، وفي مقدمتهم الإمام النحوي جلال الدين المحلي، والشيخ يحيى الشاوي، والشيخ أمين الدين الأقصرائي، وغيرهم من فحول اللغة والشريعة في زمانه. وقد اتصف الشيخ خالد بالزهد والورع والتواضع البالغ، وكان يعكف على كتابة مصنفاته وتدريس الطلاب متطوعاً محتسباً، وتخرج على يديه خلق كثير من النحاة والعلماء، وصارت مصنفاته عمدة للدارسين لسهولة عبارتها وعمق مادتها النحوية ودقتها المعرفية [٣]ترك الأزهري ثروة علمية هائلة تمثلت في شروح وتصانيف فريدة أقبل عليها طلاب العلم بالقبول الحسن؛ ومن أشهر مصنفاته: "شرح التصريح على التوضيح" وهو شرح لكتاب أوضح المسالك لابن هشام، و"شرح المقدمة الآجرومية"، و"موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"، و"تمرين الطلاب في صناعة الإعراب" وهو شرح لألفية ابن مالك [٤]. وتتميز كتب الأزهري بأسلوبها التعليمي الميسر الذي يجمع شتات المسائل، ويصفي الخلافات النحوية، ويعيد ربط الفروع بالأصول دون تعقيد لفظي أو إطالة مملة[٥]ويُعد كتاب "موصل النبيل إلى نحو التسهيل" من أدق مصنفات الشيخ خالد الأزهري وأعمقها؛ وهو شرح وافٍ لكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لجمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ). وكتاب التسهيل يُعرف بين النحاة بصعوبة مأخذه وإيجازه الشديد والتباس عباراته، حتى شُبّه بكتاب سيبويه في دقته وعمق مسائله. وقد وضع الأزهري كتابه

"موصل النبيل" ليكون دليلاً كاشفاً يفك مغاليق التسهيل، ويفسر غريب ألفاظه، ويوضح أدلته، ويوثق شواهده الشعرية والقرآنية بدقة وعناية [٦]منهج الأزهري في "موصل النبيل" يقوم على إيراد كلام ابن مالك في "التسهيل" متنًا، ثم الشروع في شرحه وتفسيره مستعينًا بآراء الشراح الكبار الذين سبقوه، كابن عقيل، وأبي حيان الأندلسي في "ارتشاف الضرب" و"التذييل والتكميل"، وابن الناظم في شرحه للتسهيل. بيد أن الأزهري لا يكتفي بالنقل والتقليد، بل يناقش الآراء ويعقب عليها بالأدلة النحوية القوية، ويتخذ لنفسه أحياناً موقفاً مستقلاً يوافق فيه رأيًا أو يرجح حكمًا بناءً على ما يقتضيه الدليل والقياس والسماع [٧]ولقد حظي كتاب "موصل النبيل" بمكانة رفيعة عند متأخري النحاة، لكونه يمثل نضجًا علمياً كبيرًا للأزهري؛ حيث صاغ فيه المسائل الصعبة بقالب تعليمي منظم، مستفيداً من درايته الواسعة بالخلاف النحوي بين المدارس المختلفة، لا سيما البصرية والكوفية. ويتجلى ذلك بوضوح في معالجته لباب الفاعل والمفعول وأحكام الرتبة، حيث حرص الأزهري على توضيح علل وجوب التقديم والتأخير، وعلل جوازهما، متبعاً منهج الاستقصاء الدقيق والاستدلال العقلي والنقلي[٨].

المطلب الثاني :مفهوم الرتبة وأقسامها : الوجوب والجواز

تُعرف "الرتبة" في اللغة بأنها المنزلة، والمكانة، والموقع المخصص للشيء. يُقال: رتب الشيء يرتب رتباً ورتباناً، إذا ثبت في مكانه ولم يتحرك، والمرتبة هي الموضع العالي أو المكانة التي يستحقها الشخص أو الشيء شرفاً أو ترتيباً. أما الرتبة في الاصطلاح النحوي، فهي الموضع الأصلي أو المنزلة المقررة التي يستحقها اللفظ في سياق التركيب اللغوي بموجب القوانين النحوية التي تحكم تآلف الكلم داخل الجملة [٩]إنّ دراسة الرتبة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "نظرية العامل" في النحو العربي؛ إذ إن العوامل النحوية (كالأفعال والأدوات) تعمل في المعمولات (كالأسماء المنصوبة والمرفوعة) وفق مراتب وأصول محددة. فالأصل في الفاعل مثلاً أن يقع عقب فعله مباشرة دون فاصل، والأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفاعل؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل لشدة اتصاله به، ولأنه لا يستغنى عنه بخلاف المفعول به الذي يُعتبر فضلة في الجملة ويمكن الاستغناء عنه في بعض التراكيب اللفظية [١٠]وقد قسم علماء العربية الرتبة إلى قسمين رئيسين من حيث لزوم الموضع الأصلي أو عدم لزومه:

القسم الأول: الرتبة المحفوظة (أو الواجبة):

وهي الرتبة التي لا يجوز للمتكلم أن يغير فيها مواضع الكلمات بالتقديم أو التأخير؛ وذلك إما لوجود مانع لفظي يمنع التغيير، أو مخافة وقوع اللبس في المعنى وفقدان القدرة على تحديد الأدوار الإعرابية لعناصر الجملة. ومن أمثلة ذلك وجوب تقديم الفاعل على المفعول إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تعين الفاعل من المفعول، نحو قولنا: "ضرب عيسى موسى" [١١].

القسم الثاني: الرتبة غير المحفوظة (أو الجائزة):

وهي الرتبة التي يجوز للمتكلم فيها التقديم والتأخير بحرية وسعة، دون أن يختل الإعراب أو يقع اللبس في المعنى؛ وذلك لوجود قرائن (لفظية أو معنوية) تحفظ الأدوار الإعرابية وتدل على الفاعل والمفعول بوضوح. ومن أمثلتها قولنا: "أكل الكمثرى موسى"؛ فالقرينة المعنوية (استحالة أن تأكل الكمثرى موسى عقلاً) كافية لتأمين اللبس وتجيز تقديم المفعول به وتأخير الفاعل [١٢]إنّ الغاية الرئيسة من وراء تقسيم الرتبة ووضع أحكامها بين الوجوب والجواز هي "أمن اللبس" وتحقيق "البيان والوضوح" في الخطاب؛ فاللغة العربية لغة إعرابية بالدرجة الأولى تعتمد على الحركات لتحديد المعاني، فإذا تعطلت الحركات الإعرابية (كما في الأسماء المقصورة أو المقترنة بياء المتكلم)، تحولت الرتبة من الجواز إلى الوجوب لتصبح هي القرينة اللفظية الوحيدة الدالة على السند والمسند إليه والفضلة [١٣]ويقف الإمام ابن مالك في "التسهيل" والأزهري في "موصل النبيل" موقف الحريص على تأصيل هذه القواعد؛ حيث يقرر ابن مالك أن الأصل هو بقاء الرتبة على رتبتها الأصلية ما لم يقتضِ القياس أو السماع خلاف ذلك. ويشرح الأزهري هذا التأصيل مبيناً أن وجوب التقديم أو التأخير لا يخرج عن كونه ضبطاً تقييدياً للغة لحمايتها من الخلل الدلالي، وأن الجواز هو فسحة أتاحها الواضع العربي ليتسنى للمتكلم توجيه المعاني البلاغية كالقصر، والحصر، والاهتمام بالمنصوب [١٤]وتتضح هذه الأحكام التفصيلية للرتبة عند دراسة مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول، ومواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل، وحالات الجواز؛ وهي المسائل التركيبية التي تشكل جوهر الفصول والمباحث القادمة من هذا البحث التطبيقي التحليلي [١٥].

المبحث الأول مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول

تُعد رتبة الترتيب الأصلي في الجملة الفعلية (فعل + فاعل + مفعول) هي الركيزة الأساسية التي بنيت عليها أحكام الإسناد في النحو العربي؛ وذلك لأن الفاعل يمثل العمدة التي لا تستغني عنها الجملة، وهو ملتحم بفعله التحاماً شديداً يجعلهما كالكلمة الواحدة في كثير من الأحكام التصريفية والصوتية، في حين يمثل المفعول به الفضلة التي تجيء في المرتبة التالية متممة للمعنى اللغوي. ومع أن الأصل في الرتبة هو الجواز والاتساع، إلا أن الدرس النحوي استقر على وجود مواضع معينة تنتقل فيها رتبة الفاعل من الجواز إلى الوجوب، وهو ما يُعرف بـ "الرتبة المحفوظة"، حيث يمتنع امتناعاً باتاً تقديم المفعول به على الفاعل، وتلزم الجملة نسقها الأصلي. وفي هذا المبحث، نتناول بالتفصيل والتحليل والموازنة المواضع

الثلاثة التي أوجب فيها الشيخ خالد الأزهري في كتابه "موصل النبيل إلى نحو التسهيل" –تبعاً لإمام النحاة ابن مالك– تقديم الفاعل على المفعول به.

المطلب الأول الوجوب لدفع الإبهام مع خفاء الإعراب

يعتمد النظام اللغوي العربي في التمييز بين الوظائف النحوية لعناصر الجملة على الحركات الإعرابية (الرفع للفاعلية والنصب للمفعولية) بوصفها القرائن اللفظية الرئيسة التي تفك التداخل الدلالي وتعين المعاني الإسنادية بوضوح(١٦). فإذا طرأ على الكلمات مانع يمنع ظهور هذه العلامات الإعرابية في النطق والكتابة –كما في الأسماء المقصورة التي تنتهي بألف يتعذر تحريكها، أو الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم التي تنشغل حركة آخرها بحركة المناسبة، أو الأسماء المبنية– فإن اللبس يقع في الجملة، ويصعب على السامع تمييز من قام بالفعل ممن وقع عليه الفعل. وهنا تدخل النحاة لفرض حكم "وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به"؛ لتكون الرتبة المكانية هي القرينة البديلة الوحيدة المتبقية لتأمين اللبس وتعيين الفاعل والمفعول به، فيكون اللفظ الأول هو الفاعل واللفظ الثاني هو المفعول به حتماً. وهذا يؤكد أن اللبس محذور حقيقي وآفة من آفات اللغة التي تحول دون تحقيق الإبانة والإفهام بين المتكلمين؛ ولأجل ذلك نبنى هيكل اللغة العام على نظام متكامل من العلاقات والعلامات للتفريق بين الوظائف المختلفة، فكلما كان هناك لبس يهدد سلامة التعبير، سعت اللغة إلى إزالته بوسيلة ما تمنعه من الاختلاط بغيره حفاظاً على شرط الإفادة والتواصل.(١٧)وقد صاغ جمال الدين ابن مالك هذا الحكم في كتابه "التسهيل" بقوله: "ويجب تقديم الفاعل إذا خيف لبس"، وهو ما شرحه خالد الأزهري باستفاضة في "موصل النبيل" مبيناً أن العلة في هذا الوجوب هي دفع الإبهام الناشئ عن خفاء العلامة الإعرابية اللفظية مع غياب القرائن الأخرى المعينة للمعنى. ومن أمثلة ذلك قولنا: "أكرمَ عيسى موسى"؛ فكل من "عيسى" و"موسى" اسمان مقصوران تقدر على أواخرهما حركات الإعراب للتعذر، ولا توجد في الجملة قرينة لفظية أو معنوية تبين الآكرم من المكرم، فيجب هنا اعتبار "عيسى" فاعلاً مرفوعاً بضمة مقدرة، واعتبار "موسى" مفعولاً به منصوباً بفتحة مقدرة. ولو جوزنا تقديم المفعول به في هذا التركيب لفسد المعنى الإسنادي وضاع القصد البلاغي، ولالتبس الفاعل بالمفعول التباساً لا سبيل لدبجه أو فكه (١٨)ويقرر الأزهري في موضع آخر أن خفاء الإعراب لا يقتصر على الأسماء المقصورة فحسب، بل يمتد ليشمل الأسماء المضافة لياء المتكلم. فإذا قلت: "أكرمَ أبي أخي"، فإن الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم في "أبي" والفتحة المقدرة في "أخي" مستترتان بسبب اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء (وهي الكسرة)، ولا قرينة دلالية تفرق بينهما؛ لذا يتعين بقاء الترتيب الأصلي حمايةً للبناء التركيبي من الغموض، فيكون "أبي" هو الفاعل المتقدم وجوباً، و"أخي" هو المفعول به المتأخر وجوباً. وذات الحكم ينطبق على الأسماء المبنية التي تلزم حالة واحدة في آخرها؛ فإذا قلت: "ضرب هذا ذاك"، كان اسم الإشارة الأول "هذا" في محل رفع فاعل وجوباً، واسم الإشارة الثاني "ذاك" في محل نصب مفعول به وجوباً لخفاء الإعراب البنائي فيهما وعدم تمايز الوظائف بقرائن لفظية (١٩)بيد أنّ هذا الحكم الوجوبي يسقط فوراً وتعود الرتبة إلى الجواز إذا وجدت "قرينة" لفظية أو معنوية واضحة تزيل اللبس وتعين الفاعل من المفعول به، فحينئذٍ يجوز للمتكلم التقديم والتأخير كيفما شاء لانتفاء العلة وهي خوف الإلتباس(٢٠). وقد قسم الأزهري في شرحه هذه القرائن المزيلة للبس إلى قسمين رئيسين:القرينة المعنوية (الدلالية): وهي التي تستند إلى حقيقة المعنى العقلي ومدلول الألفاظ، بحيث يستحيل عقلاً وعرفاً أن يقدم أحدهما على الفعل بصفة الفاعلية دون الآخر. ومن أمثلتها الشهيرة في التراث النحوي قولهم: "أكل الكمثرى موسى". فالكمثرى وموسى اسمان مقصوران خفي فيهما الإعراب، ولكن العقل يجزم بأن الكمثرى لا يمكن أن تأكل موسى، بل موسى هو الآكل، فدل المعنى على فاعلية موسى ومفعولية الكمثرى دلالة قاطعة؛ لذا جاز هنا تقديم المفعول به "الكمثرى" وتأخير الفاعل "موسى" لعدم خوف اللبس. ومثله قولنا: "أرضعت الصغرى الكبرى"؛ إذ إنّ الصغرى (وهي الرضيعة) لا يمكن عقلاً أن ترضع الكبرى (وهي الأم)، فالكبرى هي الفاعل وإن تأخرت لفظاً (٢١).القرينة اللفظية (الصناعية): وهي التي تظهر في اللفظ من خلال أحكام النحو وقوانين الصناعة التركيبية، وتأتي على صور متعددة ناقشها الأزهري في "موصل النبيل" بدقة متناهية:

أ– تاء التأنيث المتصلة بالفعل: نحو قولنا: "أكرمتْ موسى سلمى". فرغم أن الإعراب مقدر في الاسمين للتعذر، إلا أن وجود تاء التأنيث الساكنة في الفعل "أكرمتْ" يقطع بأن الفاعل هو الاسم المؤنث "سلمى"؛ لأن الفعل يثبت له علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، في حين أن المفعول به "موسى" مذكر لا يؤثر في تأنيث الفعل، وبذلك جاز تقديم المفعول به "موسى" لزوال اللبس بالقرينة اللفظية(٢٢).

ب– الإعراب الظاهر في النعت (الصفة): نحو قولك: "أكرمَ عيسى العاقلُ موسى". فالعلامة الإعرابية المقدرة في "عيسى" تظهر حقيقتها من خلال نعتها وهو لفظ "العاقلُ" الذي جاء مرفوعاً بالضمة الظاهرة، وبما أن النعت يتبع المنعوت في الإعراب، علمنا أن "عيسى" هو الفاعل المرفوع، وجاز بناءً على ذلك تقديم "موسى" لو أردنا كقولنا: "أكرمَ موسى عيسى العاقلُ".

ج– اتصال ضمير المفعول به العائد على الفاعل: نحو قولنا: "أكرمَ عيسى غلامُه"، فاشتمال المرفوع "غلامه" على ضمير يعود على "عيسى" يوجب كون "عيسى" هو المفعول به المتقدم، و"غلامه" هو الفاعل المتأخر؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة (٢٣).

ويستعرض الأزهري في هذا المطلب الخلاف النحوي الشهير حول مدى لزوم الرتبة عند خوف اللبس؛ إذ ذهب جمهور البصريين ومعهم ابن مالك إلى وجوب تقديم الفاعل عند انتفاء القرائن منعاً للإبهام. غير أن طائفة من النحاة، كأبي عبد الله الطوال من الكوفيين وبعض متأخريهم، أجازوا تقديم المفعول به في مثل "ضرب موسى عيسى" مع جواز إرادة كون الثاني هو الفاعل. وحجتهم في ذلك أن العرب قد تترك البيان عمداً وتعتمد على سياق الحال والقرائن المقامية التي لا يضبطها اللفظ، وهو رأي ضعيف رده الأزهري بشدة في "موصل النبيل"، مؤكداً أن القياس النحوي والمنهج السليم يقتضيان صيانة لغة العرب من دواعي اللبس والاختلاط، وأن القول بجواز اللبس يفسد القواعد الكلية التي قامت عليها فلسفة الإعراب ورتب العناصر في الجملة [٢٤].

المطلب الثاني الوجوب لعود الضمير من المفعول على الفاعل

تقوم نظرية الضمير في النحو العربي على قاعدة أساسية مفادها أن الضمير حكمه الاتصال بمرجع سابق؛ فالأصل والوضع الطبيعي هو أن يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة، أو متقدم لفظاً لا رتبة، أو متقدم رتبة لا لفظاً. أما عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معاً، فهو أمر تمنعه الصناعة النحوية القياسية في سعة الكلام، ولا يثبت إلا في مواضع شاذة تقتصر على الضرورة الشعرية أو بعض التراكيب المخصوصة كباب نعم وبئس. ومن هنا ينشأ الحكم الثاني لوجوب تقديم الفاعل على المفعول به، وهو ما اصطلح عليه المصنفون بـ "الوجوب لعود الضمير من المفعول على الفاعل".[٢٥]وتوضيح هذه المسألة وصورتها التركيبية أن يشتمل المفعول به على ضمير يعود على الفاعل المتقدم، كقولنا: "ضربَ زيدٌ غلامَه". ففي هذا المثال، نجد أن الفاعل "زيدٌ" متقدم وجوباً، والمفعول به "غلامَه" متأخر؛ لأن المفعول به مضاف إلى ضمير الغائب (الهاء) الذي يعود على الفاعل "زيد". وفي هذا الترتيب يعود الضمير من المفعول المتأخر إلى الفاعل المتقدم في اللفظ (لأنه قيل قبله) وفي الرتبة (لأن رتبة الفاعل تسبق رتبة المفعول به أصالة)، وهذا هو أعلى مراتب الفصاحة والقياس؛ حيث وافق اللفظ الرتبة وحفظت ركائز البناء من الاختلال [٢٦]ولكن الإشكالية التي ناقشها الأزهري في "موصل النبيل" تتعلق بالحالة العكسية التي يمنع فيها النحاة التقديم والتأخير بشدة؛ فلو حاول المتكلم تقديم المفعول به المشتمل على ضمير يعود على الفاعل المتأخر، كأن يقول: "ضربَ غلامَه زيدٌ"، لارتكبت الجملة محذوراً لغوياً كبيراً عند طائفة واسعة من النحاة. فرغم أن الفاعل "زيدٌ" متأخر لفظاً ولكنه متقدم رتبة، فإن بعض متأخري الكوفيين والبصريين ناقشوا مدى فصاحة هذا الأسلوب. والواقع النحوي يفرق بين مسألتين دقيقتين:عود الضمير من المفعول المتقدم على الفاعل المتأخر (نحو: خاف ربَّه عمرُ): وهذا جائز وشائع جداً في لغة العرب ومنه قوله تعالى: "وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه" (البقرة: ١٢٤)؛ لأن الضمير هنا وإن عاد على متأخر في اللفظ (عمر/إبراهيم)، إلا أنه يعود على متقدم في الرتبة؛ لأن رتبة الفاعل تسبق المفعول به.عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر (نحو: زان نورُه الشجرَ): وهذا ممتنع قياساً وشاذ استعمالاً عند جمهور النحاة؛ لأن الضمير المتصل بالفاعل (نوره) يعود على المفعول به (الشجر)، والمفعول به متأخر لفظاً ورتبة، مما يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وهو ممتنع في سعة الكلام [٢٧].وفي ضوء هذا التحليل الدقيق، تظهر أهمية حفظ رتبة تقديم الفاعل على المفعول به لضمان جريان الضمائر على سننها العربية الفصيحة؛ إذ يوجب الأزهري تقديم الفاعل "زيد" وتأخير المفعول به "غلامه" ليكون الضمير عائداً من متأخر لفظاً ورتبة إلى متقدم لفظاً ورتبة[٢٨]، وهو ما يحقق جودة السبك اللفظي والاتساق الدلالي. ويشير الشيخ خالد في شرحه إلى نكتة بلاغية مفادها أن النفس تتطلع دوماً إلى معرفة صاحب الضمير قبل النطق بالضمير نفسه، فإذا تقدم الفاعل واستقر في ذهن السامع، جاء المفعول به محملاً بالضمير فينساب المعنى بسلاسة ويسر دون تكلف أو اضطرار في التأويل [٢٩]وينقل الأزهري في "موصل النبيل" تعليقات ابن مالك على الشواهد الشعرية التي خالف فيها الشعراء هذا القياس لضرورة النظم؛ ومن ذلك البيت السائر الذي تمسك به من أجاز الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وهو قول جرير:

ولو أن مجداً أخلدَ الدهرَ واحداً من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مطمعا

حيث وقع الضمير في الفاعل المتقدم "مجدُه" عائداً على المفعول به المتأخر "مطمعا"، وهو تخريج شاذ لا يُقاس عليه في النثر الفصيح. وبذلك يخلص الأزهري إلى أن وجوب تقديم الفاعل في تركيب مثل "ضرب زيدٌ غلامَه" هو حكم ملزم وواجب الصيانة والاستعمال في مطرد الكلام الفصيح، لئلا تزل اللسان في وهدة الاضطراب التركيبي والخلل الإسنادي [٣٠].

المطلب الثالث: وجوب تقديم الفاعل لكونه ضميراً متصلاً أو مستتراً

ينتقل الحكم في رتبة الفاعل والمفعول به إلى الوجوب القطعي القائم على الامتناع التركيبي المطلق إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل أو ضميراً مستتراً فيه؛ وذلك لكون الضمير المتصل كلمة ناقصة الصياغة الصوتية والتركيبية[٣١]، لا تستقل بنفسها في النطق، بل تدمج في الكلمة التي تسبقها وتعتمد عليها اعتماداً كلياً، فتنزل من الفعل منزلة الجزء الواحد منه. وتتخذ هذه المسألة في الدرس النحوي وتطبيقات خالد الأزهري في "موصل النبيل" صورتين رئيستين تفرضان وجوب التقدم الفاعلي:

الصورة الأولى: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً:

نحو قولنا: "أكرمتُ زيداً". فالتاء في "أكرمتُ" هي الفاعل، وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع، والمفعول به هو الاسم الظاهر "زيداً". ويجمع النحاة على وجوب تقديم هذا الفاعل وتأخير المفعول به؛ نظراً لاستحالة فصل الضمير المتصل عن عامله بالفعل مع إمكان اتصاله به. فلو أراد المتكلم تقديم المفعول به "زيداً" وجعله متوسطاً بين الفعل والفاعل، لاضطر إلى فصل الضمير الفاعلي وجعله ضميراً منفصلاً، فيقول: "أكرمَ زيداً إيايَ" (لو كان المتكلم هو الفاعل). وقاعدة الصناعة النحوية تقرر أنه "لا يجوز الفصل مع إمكان الوصل"، وطالما أنه يمكن وصل الضمير بالفعل فاعلاً ("أكرمتُ")، فإنه يمتنع فصله وتأخيره، ويلزم الفاعل موقعه المباشر عقب الفعل وجوباً [٣٢].

الصورة الثانية: أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين معاً:

نحو قولنا: "أكرمتُكَ" أو "ضربتُه". فالفاعل هنا هو التاء المتصلة (ضمير الرفع)، والمفعول به هو الكاف أو الهاء (ضمير النصب). وفي هذه الحالة، يجب تقديم ضمير الرفع (الفاعل) على ضمير النصب (المفعول به)؛ لأن ضمير الرفع أقوى اتصالاً بالفعل وأشد تلاحماً بصيغته من ضمير النصب الفضلة. ولما كان كلاهما يستلزم الاتصال بالعامل، رتب النحاة مراتب اتصالهما بتقديم الفاعل المتصل مباشرة لتسكن له لام الفعل (مثل: ضربْتُ)، ثم يليه ضمير المفعول به المتصل كالكاف المفتوحة في "ضربتُكَ". ويمتنع تقديم ضمير المفعول به هنا امتناعاً مطلقاً؛ إذ لا يُقال في لسان العرب "ضربكَ تُ" لفساد النطق واختلال بنية الضمائر المتصلة بالكلية[٣٣].ويشرح الأزهري علة أخرى هامة تتعلق بـ "الفاعل الضمير المستتر"؛ فإذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود على متقدم، نحو قولنا: "زيدٌ أكرمَ عمراً"، فإن فاعل الفعل "أكرمَ" هو ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على المبتدأ "زيد". ويقرر الأزهري أن هذا الفاعل المستتر في حكم المتصل اتصالاً تاماً بالفعل؛ لكون الاستتار اندماجاً معنوياً ولفظياً لا يقبل الانفصال أو التوسيط. ومن ثم، يمتنع تقديم المفعول به "عمراً" ليتوسط بين الفعل والفاعل المستتر؛ لأن المستتر لا يقبل التجزئة أو الفصل، فتلزم الجملة ترتيبها الأصلي وجوباً بتقديم الفعل والفاعل المندمج فيه، وتأخير المفعول به الظاهر [٣٤]ويستثني الأزهري في شرحه مسألة "الحصر" بـ (إلا) أو (إنما)؛ فإذا كان الفاعل ضميراً ولكنه محصور، فإنه يجب تأخيره وينفصل الضمير وجوباً لمقتضى الحصر المعنوي والبلاغي. ومن أمثلته قوله تعالى: "ما ضرب زيداً إلا أنا"، فالفاعل هنا ضمير رفع منفصل "أنا" وقد تأخر وجوباً عن المفعول به "زيداً" لوقوعه بعد أداة الحصر "إلا". ويوضح الأزهري أن الحصر مانع قوي يكسر قاعدة الالتصاق والاتصال؛ لأن الغرض البلاغي (وهو قصر الفعل على الفاعل دون غيره) مقدم على الصناعة اللفظية المحضة، وهو ما يؤكد مرونة القواعد النحوية وجريانها مع المعاني والمقاصد التعبيرية بانسجام وتكامل تامين [٣٥].

المبحث الثاني مواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل

يقابل وجوبَ تقديم الفاعل على المفعول به حكمٌ نحوي آخر يفرض فيه النظام التركيبي للجملة الفعلية تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً، وهو ما يمثل صورة عكسية لـ "الرتبة المحفوظة". وفي هذه الحالة، يصبح الترتيب الأصلي (فعل + فاعل + مفعول) ممتنعاً ومخالفاً لأصول الصناعة النحوية والقياس الفصيح، ويتعين تقديم المفعول به صوناً لبنية الجملة وعلاقاتها الإسنادية من الخلل والفساد[٣٦]. وقد عني الشيخ خالد الأزهري في كتاب "موصل النبيل إلى نحو التسهيل" ببيان هذه المواضع وتأصيل عللها النحوية والدلالية، متبعاً إشارات ابن مالك ومقارناً إياها بآراء كبار شراح العربية؛ وينحصر هذا الوجوب في ثلاثة مطالب رئيسة نفصلها على النحو التالي.

المطلب الأول وجوب تقديم المفعول لاتصال الفاعل بضمير يعود عليه

تعد هذه المسألة من أشهر المسائل التركيبية التي ناقشها نحاة البصرة والكوفة بشغف وتفصيل، وتعرف بمسألة "اتصال الفاعل بضمير المفعول به"، وصورتها القياسية الفصيحة: "ضربَ زيداً غلامُه"، أو "خافَ ربَّه عمرٌ". والعلة الرئيسة في وجوب تقديم المفعول به في هذا التركيب تكمن في نظرية الضمير ومنع "الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة". فالقاعدة المستقرة في لسان العرب توجب أن يعود الضمير على اسم متقدم عليه في اللفظ أو في الرتبة، أو فيهما معاً. فإذا تقدم المفعول به "زيداً" على الفاعل المضاف للضمير "غلامُه"، فإن الضمير (الهاء) المتصل بالفاعل يعود على المفعول به المتقدم في اللفظ (لأنه نطق به أولاً)، وإن كان متأخراً في الرتبة؛ لكون المفعول به فضلة مرتبتها التأخر عن الفاعل الأصيل. وهذا العود جائز ومستساغ ومطرد في لغة العرب باتفاق النحاة [٣٧]أمّا إذا رغب المتكلم في إرجاع الجملة إلى رتبتها الأصلية بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به، فقال: "ضربَ غلامُه زيداً"، فإن هذا التركيب يفسد صناعياً؛ لأن الضمير المتصل بالفاعل المتقدم "غلامُه" سيعود في هذه الحالة على المفعول به المتأخر "زيداً"، والمفعول به متأخر في اللفظ (لأنه ذكر آخراً) ومتأخر كذلك في الرتبة (لأن رتبته الأصلية تقع بعد الفاعل). وبذلك يقع المتكلم في محذور "عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معاً"، وهو أمر ممتنع عند جمهور النحاة من البصريين، ولا يجوز بحال في سعة الكلام الفصيح؛ لأنه يؤدي إلى جعل المبهم سابقاً على المفسر لفظاً وتقديراً، مما ينافي أصل البيان والوضوح اللغوي [٣٨]وقد استدل الأزهري في "موصل النبيل" لهذا الحكم الوجوبي بالقرآن الكريم الذي نزل بأعلى درجات الفصاحة والبيان؛ ومن ذلك قوله تعالى: "وإذ ابتلى إبراهيمَ

ربُّهُ" (البقرة: ١٢٤). ففي هذه الآية الكريمة، جاء المفعول به "إبراهيمَ" مقدماً وجوباً على الفاعل "ربُّه"، والعلة هي اتصال الفاعل بضمير الغائب (الهاء) العائد على المفعول به. فلو قيل في غير القرآن: "ابتلى ربُّه إبراهيمَ"، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممتنع قياساً. ومثله قوله تعالى: "يوم لا ينفعُ الظالمينَ معذرتُهُمْ" (غافر: ٥٢)، حيث تقدم المفعول به "الظالمين" وجوباً لاتصال الفاعل "معذرتهم" بضمير يعود عليهم [٣٩]. ويستعرض الشيخ خالد الأزهري شواهد الضرورة الشعرية التي خالف فيها بعض الشعراء هذا الأصل فقدموا الفاعل المتصل بالضمير على المفعول به؛ ومن ذلك البيت المشهور الذي كثر حوله الجدل في المجالس النحوية:

جزى بنُوه أبا الغيلانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ

فالشاعر هنا قدم الفاعل "بنُوه" المضاف إلى ضمير يعود على المفعول به المتأخر "أبا الغيلان"، مما أدى إلى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. ويقرر الأزهري –تبعاً لابن مالك وجمهور البصريين– أن هذا الصنيع شاذ وقبيح في القياس، ولا يجوز استعماله إلا في الضرورات الشعرية الضيقة التي يرتهن فيها الشاعر بالوزن والقافية، ولا يجوز بحال من الأحوال اتخاذه أساساً للقياس النحوي أو بناء الجمل النثرية عليه في مطرد الكلام [٤٠].

المطلب الثاني: وجوب تقديم المفعول لكونه من ألفاظ الصدارة

تتميز اللغة العربية بوجود طائفة من الكلمات والأسماء التي تمتلك ميزة تعبيرية وتركيبية خاصة تُعرف بـ "حق الصدارة"؛ وهي الأسماء التي يجب أن تقع في صدر جملتها ولا يتقدم عليها عاملها، لكونها تحمل معاني وأغراضاً بلاغية عامة ومؤثرة كالاستفهام والشرط والتعجب. فإذا وقع أحد هذه الأسماء مفعولاً به لفعل متأخر، فإن حقه في الصدارة يغلب رتبته الأصلية بوصفه مفعولاً به متأخراً عن الفعل والفاعل، فيجذب الجملة بكاملها خلفه، ويتقدم وجوباً ليس على الفاعل فحسب، بل على الفعل والفاعل معاً، ويكون تأخيره ممتنعاً بالكلية.وقد فصل الأزهري في "موصل النبيل" هذه الأسماء التي يجب تقديمها لصدورها، وصنفها إلى ثلاثة أنواع رئيسة:أسماء الاستفهام الدالة على غير العاقل أو العاقل: نحو قولنا: "مَنْ أكرمتَ؟"، أو "أيَّ كتابٍ قرأتَ؟". فاسم الاستفهام "مَنْ" أو "أيَّ" يقع في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً للفعل المتأخر "أكرمتَ" أو "قرأتَ". والعلة في هذا الوجوب هي لزوم الصدارة لأسماء الاستفهام؛ لأن الاستفهام غرض تعبيري يبنى عليه فهم الخطاب بأكمله، فلو أخرنا اسم الاستفهام فقلنا: "أكرمتَ مَنْ؟"، لصار صدر الكلام خبراً ثم نقضناه بالاستخبار في آخره، وهو تناقض بياني تأباه فصاحة العربية؛ لذا لزم التقديم حفظاً لغرض الاستخبار وصيانة لبنية الاستفهام [٤١]أسماء الشرط الجازمة: نحو قوله تعالى: "أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى" (الإسراء: ١١٠)، ونحو قولنا: "مَنْ تضربْ أضربْ". فاسم الشرط "أياً" أو "مَنْ" مفعول به مقدم وجوباً للفعل والفاعل المتأخرين. والشرط كالاستفهام في استحقاق الصدارة؛ لأن الجملة الشرطية تقوم على تعليق الجواب على الشرط، وهذا التعليق يقتضي إعلام السامع بوجود البنية الشرطية منذ الكلمة الأولى في الجملة ليتأهب لانتظار الجزاء، فلو تأخر اسم الشرط لضاع هذا المعنى واختل الغرض التعليقي الشامل [٤٢]كم الخبرية المضافة: نحو قولنا: "كمْ كتبٍ قرأتُ!". فكلمة "كمْ" الخبرية تفيد التكثير والافتخار بمقدار الشيء، وهي ملحقة بأسماء الاستفهام والشرط في لزوم الصدر عند العرب؛ لأن التكثير الإخباري مذهب إنشائي من مذاهب القول يحتاج السامع لتلقيه من البداية ليميزه عن الخبر العادي المبسط، وبذلك يتقدم الاسم الدال على التكثير وجوباً على الفعل والفاعل المتأخرين [٤٣]ويشير الأزهري في تعليقه على هذا المطلب إلى أن هذا النوع من التقديم يخرج عن دائرة المفاضلة بين الفاعل والمفعول به داخل الحيز الإسنادي الضيق، ليتسع ويصبح تقديماً للمفعول به على "الجملة الفعلية بأسرها" (الفعل والفاعل معاً). وهو يمثل دليلاً ساطعاً على مرونة النحو العربي وقدرته على إعادة ترتيب عناصر الجملة استجابة للأغراض البلاغية والدلالية الكبرى التي يبتغيها المتكلم، مع الإبقاء على الوظيفة الإعرابية للمفعول به واضحة غير ملتبسة رغم بعده الكبير عن عامله اللفظي [٤٤].

المطلب الثالث مواضع أخرى لوجوب تقديم المفعول (كونه ضميراً متصلاً، الإغراء والاختصاص)

يستكمل الأزهري مباحث وجوب تقديم المفعول به بذكر أحوال ومواضع أخرى يقضي فيها منطق الصناعة الإعرابية بتقديم المنصوب، وتتوزع هذه الأحوال بين الأحكام المتصلة ببنية الضمير المتصل، والأبواب النحوية الخاصة كبابي الإغراء والاختصاص.

أولاً: كون المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً:

وهي من الحالات الشائعة جداً في لغة العرب، وصورتها التركيبية: "أكرمَني زيدٌ"، أو "ضربَكَ عمروٌ". فالمفعول به هنا هو ضمير النصب المتصل (ياء المتكلم أو كاف الخطاب)، والفاعل هو الاسم الظاهر (زيد أو عمرو). ويقرر الأزهري وجوب تقديم المفعول به في هذه الصورة؛ لكون الضمير كلمة غير مستقلة صوتياً تستلزم الاتصال المباشر بعاملها وهو الفعل[٤٥]. فلو سلك المتكلم الترتيب الأصلي بتقديم الفاعل الظاهر وتأخير المفعول

به الضمير، لاضطر إلى فصل الضمير وجعله منفصلاً، فيقول: "أكرمَ زيدٌ إيايَ"، وهو عدول ممتنع في النثر القياسي؛ لأن القواعد تمنع الانتقال من الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل ما دام الاتصال ممكناً، وبذلك يتعين التقديم المفعولي وجوباً ليتصل الضمير بفعله [٤٦].

ثانياً: في باب الإغراء:

الإغراء هو حث المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو قولك: "الصدقَ الصدقَ"، أو "أخاكَ أخاكَ". ويعرب الاسم المنصوب في هذا الباب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره (إلزمْ)[٤٧]. ويوضح الأزهري في "موصل النبيل" أن هذا الباب يمثل موضعاً فريداً لوجوب تقديم المفعول به؛ نظراً لأن بنية التركيب قائمة بالكامل على حذف الفعل وفاعله المستتر (أنت) وجوباً، ليكون المفعول به المنصوب هو العنصر الوحيد البارز المتصدر في الجملة[٤٨]. فتقدم المفعول به هنا وجوبي وملازم للبنية اللغوية، إذ يمتنع إظهار الفعل أو تأخير المفعول عنه؛ لأن الغرض البلاغي المتمثل في الإسراع بالحث والتشويق يقتضي مواجهة المخاطب بالاسم المراد مباشرة دون تراخٍ أو فواصل لفظية [٤٩].

ثالثاً: في باب الاختصاص:

الاختصاص هو قصر حكم مسند لضمير متقدم على اسم ظاهر متأخر عنه يسمى المخصوص، نحو قولنا: "نحنُ –العربَ– نُكرم الضيفَ". ويعرب الاسم المخصوص المنصوب "العربَ" مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أخصُّ) أو (أعني). ويشير الأزهري في شرحه للتسهيل إلى أن هذا المفعول به يقع في رتبة متقدمة وجوباً بين الضمير المبتدأ وخبره الفعلي، ويمتنع تأخيره عن الجملة أو إظهار عامله وفاعله المستتر؛ لأن الاختصاص أسلوب إنشائي قائم في جوهره على التفسير والبيان، وهذا البيان يقتضي توسط المفعول به المخصوص مباشرة عقب الضمير المبهم ليفسره ويوضح المقصود منه قبل الانتقال إلى تمام الإسناد بالخبر، مما يجعله رتبة محفوظة مقدسة لا تقبل التغيير أو الإزاحة [٥٠].

وبهذا تتضح القوانين النحوية الدقيقة التي تحكم انتقال المفعول به إلى الصدارة أو التقدم الوجوبي على الفاعل؛ وهي أحكام تستند في مجملها إلى حماية المعنى الدلالي، وصيانة الضمائر، وجريان الأساليب العربية على سنن الفصاحة والبيان التي أصلها أئمة النحو العربي وسار على دربهم الشيخ خالد الأزهري تفصيلاً وتحليلاً [٥١].

المبحث الثالث مواضع جواز التقديم والتأخير وأثره البلاغي

يدل جواز التقديم والتأخير في الجملة الفعلية على اتساع لغة العرب، ومرونة تراكيبها التي لا تلتزم قالباً جامداً ما دامت القرائن كافية لحفظ المعنى وأمن اللبس. فإذا تخلص النص من قيود الوجوب (التي تفرضها ضرورة صيانة الضمائر أو منع خفاء الإعراب)، انتقلت الرتبة إلى الفسحة والجواز، وهو ما يُعرف بـ "الرتبة غير المحفوظة". وفي هذا المبحث، نتناول بالتفصيل والتحليل والتعليل مواضع الجواز بين الفعل والفاعل والمفعول به، ونبرز الأثر البلاغي والدلالي المترتب على هذا التغيير في رتب الكلمات، بالاعتماد على معالجة الشيخ خالد الأزهري في "موصل النبيل" ومقارنتها بآراء كبار اللغويين والبلاغيين.

المطلب الأول جواز تقديم المفعول على الفاعل وحالات أمن اللبس

الأصل المستقر عند جمهور النحاة أن تقديم المفعول به على الفاعل اختياراً وجوازاً هو رخصة لغوية وفسحة تعبيرية متى أُمِن اللبس؛ أي متى كانت هوية الفاعل وهوية المفعول به واضحة في ذهن السامع لا يتطرق إليها شك أو غموض. وتتحقق هذه السلامة التعبيرية عند وجود علامات دالة مميزة لكل من الطرفين، بحيث يُعلم بيقين من هو الفاعل الحقيقي ومن هو المفعول به الواقع عليه الفعل، حتى وإن رُتّبت الكلمات على عكس نسقها الأصلي المعتاد.وقد أشار ابن الناظم في شرحه لألفية والده إلى أن امتناع تقديم المفعول به اختياراً يزول تماماً إذا انقشعت علة الخوف من اللبس؛ فإذا قلت مثلاً: "أكرمَ موسى عمروٌ"، نجد أن علامة الإعراب الظاهرة (الضمة) على آخر الفاعل "عمروٌ" كافية بمفردها لتمييزه وتحديد وظيفته الإسنادية، في حين يقدر الإعراب على المفعول به "موسى" للتعذر. وبفضل هذه الحركة الظاهرة، أُمِن اللبس بالكلية، وجاز تقديم المفعول به على الفاعل، وجاز كذلك تأخيره؛ إذ لا مشاحة في الترتيب ما دام اللفظ ناطقاً بالحقائق الإعرابية والوظائف المعنوية لكل كلمة في الجملة [٥٢].

ويفصل ضياء الدين ابن الشجري هذه المسألة مبيناً أن جواز تقديم المفعول به على الفاعل في حال أمن اللبس ليس حكماً شكلياً عارضاً، بل هو ركن متين من أركان البيان العربي. فالعرب في محاوراتها تسعى دوماً للإيجاز وبث المعاني بأسرع الطرق، وقد تقدم المفعول به على الفاعل لغرض لفت الانتباه إليه أولاً. ومن أمثلة ذلك قولنا: "قطعَ الشجرَ الحطابُ"؛ فالشجر مفعول به مقدم جوازاً، والحطاب فاعل مؤخر جوازاً. وأمن اللبس هنا مزدوج؛ فهو حاصل بالقرينة اللفظية (الفتحة على الشجر والضمة على الحطاب)، وحاصل كذلك بالقرينة المعنوية (استحالة أن يقطع الشجرُ الحطابَ عقلاً)، مما يجعل الجملة في أعلى درجات الوضوح والفسحة [٥٣].ويقرر أبو حيان الأندلسي في "التذييل والتكميل" أن التسهيل لابن مالك وضع ضابطاً كلياً للجواز؛ وهو أن كل موضع لا يترتب على تغيير ترتيبه فساد في الإعراب ولا التباس في الفاعل بالمفعول، فالأصل فيه هو جواز التقديم والتأخير. وهذا المنهج يعكس تيسيراً كبيراً للناطقين بالعربية؛ إذ يرفع عنهم حرج الالتزام بمرتبة واحدة جامدة، ويجعل لغتهم

طيعة قادرة على التعبير عن خلجات نفوسهم ونقل مقاصدهم التعبيرية بيسر وسهولة، مع بقاء العامل (الفعل) قادراً على العمل في معمولاته (الفاعل والمفعول) بكفاءة تامة بغض النظر عن مواقعهما المكانية في سياق التركيب [٥٤].

المطلب الثاني جواز تقديم المفعول على الفعل والفاعل وأغراضه البلاغية

إذا كان تقديم المفعول به على الفاعل جائزاً عند أمن اللبس، فإن اتساع العربية يجيز كذلك تقديماً أكثر جرأة وتأثيراً؛ وهو تقديم المفعول به على "الفعل والفاعل معاً"، نحو قولنا: "زيداً أكرمتُ" بدلاً من "أكرمتُ زيداً". وهذا النوع من التقديم لا يجري مجرى العبث اللفظي، بل يستند بالأساس إلى ركائز بلاغية عميقة ودلالات بيانية دقيقة تخرج بالخطاب من حيز الإخبار العادي البسيط إلى فضاء التوجيه البلاغي والتأكيد الدلالي[٥٥].

وقد بين الخطيب القزويني في "الإيضاح" أن تقديم المفعول به على عامله الفعلي يفيد طائفة من الأغراض البلاغية التي لا يمكن تحصيلها بالترتيب الأصلي للجملة، ومن أهم هذه الأغراض:التخصيص والقصر: وهو أشهر أغراض هذا التقديم وأكثرها دوراناً في لغة العرب والقرآن الكريم؛ ومنه قوله تعالى في فاتحة الكتاب: "إياك نعبد وإياك نستعين" (الفاتحة: ٥). فأصل الكلام في غير النظم الشريف: نعبدك ونستعينك، ولكن قُدّم ضمير النصب المنفصل (إياك) –وهو المفعول به– على الفعل والفاعل المتأخرين؛ لإفادة قصر العبادة والاستعانة على الله عز وجل وحده لا شريك له. فلو قيل "نعبدك" لساغ عقلاً أن يعبد المتكلم الله ويعبد معه غيره، أما تقديم المفعول به فقد قطع هذا الاحتمال وأفاد الحصر والتخصيص قطعاً ويقيناً [٥٦].الاهتمام والعناية: فالقاعدة البلاغية والنحوية المستقرة تذهب إلى أن العرب "يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم به أعنى"، فإذا كان المتكلم حريصاً على إبراز المفعول به وجعله بؤرة الاهتمام في ذهن السامع، بادر بالنطق به أولاً. ومن ذلك قوله تعالى: "ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون" (البقرة: ٨٧)؛ فالاهتمام هنا منصب على شناعة الفعل الواقع على الفريقين (التكذيب والقتل)، فقدم المفعول به "فريقاً" لتهويل الجرم وإثارة انتباه السامع لعظم الجناية المقترفة بحق الأنبياء [٥٧].التشويق وتوجيه الذهن: قد يؤخر المتكلم الفعل والفاعل عمداً بعد تقديم المفعول به؛ ليبقى السامع معلق النفس متشوفاً لمعرفة نوع الفعل الذي سيقع على هذا المتقدم. ومن شواهده قول الشاعر:

أراحلٌ أنتَ والهمومَ تسامرُ وبغيةَ النفسِ خلفَ الركبِ تبغي؟

فتقديم "بغيةَ النفس" (وهي المفعول به لتبغي) يثير التشوق النفسي لمعرفة المبتغى والمطلوب، ويزيد من تلاحم أجزاء البيت وتماسكها الفني والبلاغي [٥٨].مراعاة الفواصل ورؤوس الآي: وهو غرض تناسقي موسيقي بديع يكثر في القرآن الكريم لحفظ جمال النظم وتآلف القوافي؛ ومنه قوله تعالى: "خذوه فغلوه * ثم الجحيم صلوه" (الحاقة: ٣٠–٣١). فالأصل الصرفي والنحوي صلوه الجحيم، ولكن قدم المفعول به الثاني "الجحيم" على الفعل والفاعل المتأخرين لموافقة أواخر الآيات السابقة واللاحقة (فغلوه، صلوه، سلكوه)، مما يضفي على النص جلالاً صوتياً وجمالاً إيقاعياً يأخذ بمجامع القلوب [٥٩].

المطلب الثالث أثر القرائن اللفظية والمعنوية في تحقيق الجواز

تُمثل "القرائن" بمختلف أنواعها صمام الأمان والنواة الحقيقية التي يدور حولها حكم الجواز في تقديم وتأخير عناصر الجملة الفعلية؛ فالقرينة هي الدليل الكاشف والشهادة اللفظية أو العقلية التي تحمي التركيب من غموض الدلالة وتبدد غيوم اللبس الإعرابي[٦٠]. وبفضل هذه القرائن، يستطيع المتكلم التلاعب بترتيب الجملة بحرية تامة دون خوف من الوقوع في اللحن أو تحريف المعاني المقصودة. وقد قسم النحاة والبلاغيون هذه القرائن المؤثرة في تحقيق الجواز إلى صنفين رئيسين:

أولاً: القرائن اللفظية (الصناعية):

وهي الأدلة المادية الملموسة البارزة في نطق الكلمات وكتابتها، وتتنوع مظاهرها لتشمل:

- القرينة الإعرابية (ظهور الحركات): وهي أقوى القرائن اللفظية؛ إذ إن ظهور الضمة على الفاعل والفتحة على المفعول به في مثل "ضربَ زيداً عمروٌ" يبيح للمتكلم تقديم المفعول وتأخيره بلا حظر؛ لأن الإعراب هو المعيار الأول لتحديد الفاعلية والمفعولية[٦١].
- مطابقة الفعل للفاعل تأنيثاً وتذكيراً: نحو قولنا: "جاءتْ عيسى ليلى". فالتاء في "جاءتْ" قرينة لفظية قاطعة تدل على أن الفاعل هو المؤنث "ليلى"، والمفعول به هو المذكر "عيسى"، وبذلك يزول اللبس الناشئ عن تقدير الحركات فيهما، ويسوغ تقديم المفعول به جوازاً.[٦٢]
- قرينة التوابع (النعت والعطف والبدل): نحو قولك: "أكرمَ موسى العاقلُ عيسى". فالنعت المرفوع بالضمة الظاهرة "العاقلُ" كشف عن فاعلية منعوته المقدر إعرابه "موسى"، مما مهد الطريق لجواز تقديم المفعول به "عيسى" لانتفاء مخاوف الإبهام [٦٣].

ثانياً: القرائن المعنوية (العقلية):

وهي الأدلة المستنبطة من مقتضى العقل والمنطق وحقائق الوجود، دون الحاجة لعوامل لفظية ظاهرة؛ ومن أبرز مظاهرها:

- استحالة قيام أحد الطرفين بالفعل: نحو قولنا: "أكل الكمثرى موسى"، أو "أرضعت الفصيلَ الناقةُ". فالعقل البشري يستبعد تماماً أن تأكل الكمثرى موسى أو أن يرضع الفصيل الناقة، مما يجعل تحديد الفاعل والمفعول معتمداً على منطق الأشياء وحقائق الواقع، فيجوز تقديم المفعول به جوازاً مطلقاً لعدم إمكان اللبس.(٦٤)
- قرينة السياق ومقتضى الحال: كأن يسأل سائل: "من أكرمتَ؛ عيسى أم موسى؟"، فتقول: "أكرمَ عيسى موسى"، فيُعلم من سياق السؤال والجواب المقامي أن عيسى هو المفعول به وموسى هو الفاعل، وهي قرينة حالية ترفع اللبس وتبيح الجواز (٦٥).

ويؤكد الخضري في حاشيته أن هذه المنظومة المتكاملة من القرائن تفصح عن عبقرية النحو العربي وعمق فلسفته؛ إذ لا يقف النحو عند ظواهر الألفاظ وحركاتها فحسب، بل يغوص في الدلالات العقلية والسياقات التداولية ليصنع للمتكلم فضاءً رحباً من التعبير يجمع بين دقة الأداء وعمق البلاغة الإعجازية (٦٦).

الخاتمة

في نهاية هذا البحث المتواضع التي دار حول "أحكام الرتبة في الجملة الفعلية بين الوجوب والجواز دراسة في ضوء كتاب موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)"، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج العلمية التي تبين معالم هذه القضية النحوية المتميزة وعلاقتها بالسبك اللغوي، والمنهج العلمي الذي سلكه الأزهري في معالجتها:

- محورية قضية الرتبة: أثبت البحث أن الرتبة في الجملة العربية ليست مجرد تنسيق مكاني جاف، بل هي أداة دلالية وصناعية بالغة الأهمية تسهم في كشف العلاقات الإسنادية وتحديد الوظائف الإعرابية، لاسيما عند خفاء العلامات الإعرابية الظاهرة.
- منهج الأزهري في "موصل النبيل": تجلى منهج الأزهري بوصفه منهجاً تعليمياً تحليلياً دقيقاً؛ حيث لم يكتفِ بنقل آراء ابن مالك، بل عمل على فك عبارات "التسهيل" المغلقة، مستعيناً بمناقشة العلل النحوية، وموازناً بين القياس العقلي والسماع اللغوي الفصيح من القرآن الكريم والشعر العربي المعتد به.
- موقف الأزهري من جمهور النحاة: تبين من خلال فصول الدراسة أن الشيخ خالد الأزهري كان وثيق الصلة بجمهور النحاة (وبخاصة المدرسة البصرية)، ملتزماً بآرائهم في القضايا الأصولية كمنع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وموافقة ابن مالك في وجوب التقديم عند خوف اللبس. ومع ذلك، لم يكن الأزهري مقلداً محضاً، بل أظهر في عدة مواضع نزعة اجتهادية ترجيحية يميل فيها إلى القول المدعوم بقوة الدليل القرآني أو السماع المطرد، متجاوزاً التعصب المذهبي النحوي.
- التكامل بين النحو والبلاغة: اتضح من دراسة مواضع الجواز أن التقسيم الثنائي للرتبة (وجوب وجواز) ليس تقسيماً شكلياً، بل هو تنظيم يسمح للغة بالاتساع لخدمة الأغراض البلاغية كالتخصيص، والاهتمام، ومراعاة فواصل الآيات، مما يؤكد التلاحم العضوي بين الدرسين النحوي والبلاغي في فهم النص العربي الشريف.

التوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة:

- بناءً على ما تكشف في هذا البحث، يُوصى بتوجيه الباحثين نحو إعداد دراسات مقارنة بين اختيارات الأزهري النحوية في كتابه "موصل النبيل" واختياراته في كتابه الأخر "شرح التصريح على التوضيح"، للوقوف على مدى تطور فكره النحوي واستقراره.
- إعداد دراسات مستقلة تتناول "نظرية القرائن" عند الأزهري في بقية أبواب المنصوبات والمرفوعات، لبيان كيفية معالجته لوسائل أمن اللبس في التراكيب النحوية المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢. الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٣. الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.

٤. الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٥. الأفغاني، سعيد (ت ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م)، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.

٦. أنيس، إبراهيم (ت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، من أسرار اللغة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

٧. بشر، كمال (ت ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م)، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م.

٨. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، مختصر المعاني، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط١، دار المصطفى، دمشق، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٩. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٠. حسن، عباس (ت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، النحو الوافي، ط١٥، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

١١. حسان، تمام (ت ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م)، اللغة العربية: معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٢. الخضري، محمد (ت ١٢٨٧هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٣. حلواني، أماني عبد الرحيم عبد الله، الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: د. فتح الله المصري، كلية التربية للبنات بمكة، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي ١٤٠٣هـ – ١٤٠٤هـ.

١٤. خورشيد، بكر عبد الله، أمن اللبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بإشراف: أ. م. د. حسن سليمان حسين، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

١٥. الراجحي، عبده (ت ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م)، التطبيق النحوي، دار الصحابة / دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٦. الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

١٧. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٨. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

١٩. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢٠. السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرشور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٢١. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٢. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٢٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٤. الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٢٥. ضيف، شوقي (ت ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م)، تجديد النحو، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٢٦. عبد اللطيف، محمد حماسة (ت ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م)، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٧. عمر، أحمد مختار (ت ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م)، النحو الأساسي، بالاشتراك مع مصطفى النحاس وزهران البدراوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٨. الغلاييني، مصطفى (ت ١٣٦٤هـ / ١٩٤٤م)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٩. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٣٠. المخزومي، مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

٣١. المرادي، ابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٢. ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٣٣. ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٤. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد (ت ٦٨٦هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٣٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م. (وينظر أيضاً: طبعة دار الهدى، بيروت، د.ت).

٣٦. ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، دار الكتب، بغداد، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣٧. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت. (وينظر أيضاً: طبعة دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ).

٣٨. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٣٩. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٠. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٤١. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٤٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٤٣. نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

هوامش البحث

(١) خير الدين الزركلي، الأعلام، ط١٥ ، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م، ج٢، بيروت ، ص٢٩٧.

(٢) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، ج٣، ص ١٧١.

(٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، ج١، ص ٥٤٢.

(٤) ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ج١٠، ص ٤٢.

(٥) أماني عبد الرحيم عبد الله حلواني، الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: د. فتح الله المصري، كلية التربية للبنات بمكة، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي ١٤٠٣هـ – ١٤٠٤هـ

(٦) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م، ج١، ص ٥ – ٦.

(٧) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م، ج١، ص ١٤ – ١٥.

[٨] الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج١، ص ٢٢٩.

[٩] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ج١، ص ٤١١ (مادة: رتب).

[١٠] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ج١، ص ٣٤.

[١١] الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م، ج١، ص ١٨٨.

[١٢] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ج١، ص ٧٣ – ٧٤.

[١٣] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ص ٨٢ – ٨٣.

[١٤] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م، ج٢، ص ١١٥ – ١١٦.

[١٥] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ج١، ص ٤١٢ – ٤١٤.

[١٦] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٣٥.

[١٧] ينظر: بكر عبد الله خورشيد، أمن اللبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بإشراف: أ. م. د. حسن سليمان حسين، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص ١٣ – ١٤.

[١٨] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م، ج٢، ص ١١٨.

[١٩] ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ج٢، ص ١٤٤.

[٢٠] المخزومي، مهدي. (١٩٨٦). في النحو العربي: قواعد وتطبيق (ط. ٢). دار الرائد العربي، بيروت، ص ١٤١–١٤٣. (وينظر أيضاً: الاستراباذي، رضي الدين (ت: ٦٨٦هـ). شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ج ١، ص ٧٢.

[٢١] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ج١، ص ٧٤.

[٢٢] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية)، ج ٢، ص ٩٨–٩٩

[٢٣] الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ج٢، ص ٤٥.

[٢٤] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ج١, ص ٤١٤.

[٢٥] عباس حسن (ت: ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، النحو الوافي، ط١٥ (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ج ٢، المسألة ٦٥: الفاعل (تقدم الفاعل على المفعول به وتأخره عنه)، ص ٨٥

[٢٦] الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م، ج١، ص ١٩٦.

[٢٧] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ج١، ص ٣٥.

[٢٨] جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م)، ج ١، ص ٥١١-٥١٢

[٢٩] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ج٢، ص ٣١١.

[٣٠] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج١، ص ٤١٦.

[٣١] محمد حماسة عبد اللطيف (ت: ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م)، بناء الجملة العربية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص ١١٠-١١١

[٣٢] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج١، ص ٣٢٦.

[٣٣] الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ج١، ص ١٩٧.

[٣٤] ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص ٨٤.

[٣٥] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، ج٢، ص ١٢٠.

[٣٦] عبده الراجحي (ت: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م)، التطبيق النحوي (بيروت: دار الصحابة، ٢٠٠٤م)، ص ١١٧-١١٨

[٣٧] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، ج٢، ص ١٢٢.

[٣٨] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج١، ص ٣٦.

[٣٩] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ، ج٢، ص ١٠٨.

[٤٠] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج١، ص ٤١٥.

[٤١] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج١، ص ٣٢٨.

[٤٢] ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص ٨٥.

[٤٣] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج١، ص ٧٥.

[٤٤] الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ج١، ص ١٩٨.

[٤٥] مصطفى الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ / ١٩٤٤م)، جامع الدروس العربية (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٤م)، ج ٣، ص ٧٩؛ وينظر أيضاً: سعيد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م)، الموجز في قواعد اللغة العربية (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣م)، ص ١٨١-١٨٢؛.

[٤٦] أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م)، النحو الأساسي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٤م) ، ص ٣٨٠-٣٨١

[٤٧] عباس حسن (ت: ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، النحو الوافي، ط١٥ (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ج ٤، ص ١٣٤-١٣٥

[٤٨] أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م)، النحو الأساسي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٤م)، ص ٣٨١ .

[٤٩] ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م، ص ٢٤٤.

[٥٠] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق: محمد عبد العزيز عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م، ج٤، ص ١٨٨.

[٥١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ج١، ص ٤١٨.

[٥٢] ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد (ت ٦٨٦هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، ص ١٥٤.

[٥٣] ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ج١، ص ١٨٨.

[٥٤] أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ج٦، ص ٤٦.

[٥٥] كمال بشر (ت: ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م)، دراسات في علم اللغة (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٨م)، ص ١٨٢–١٨٣.

[٥٦] القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ج١، ص ١١٢.

[٥٧] التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، مختصر المعاني، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار المصطفى، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ص ٧٣.

[٥٨] السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرشور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، ص ١٤٢.

[٥٩] ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، ص ٢٤٤.

[٦٠] ينظر: إبراهيم أنيس (ت: ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، من أسرار اللغة، ط٦ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م)، ص ٢٦٥–٢٦٦؛ وينظر أيضاً: شوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م)، تجديد النحو، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م)، ص ١٢٠–١٢١.

[٦١] تمام حسان (ت: ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م)، اللغة العربية: معناها ومبناها (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م)، ص ٢٠٥ .

[٦٢] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط٢ (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م)، ج ٢، ص ٥٤–٥٥

[٦٣] المرادي، ابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ج٢، ص ٨٨.

[٦٤] محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٨م)، ص ١٤٥–١٤٦.

[٦٥] ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب، بغداد، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، ج١، ص ٣١٢.

[٦٦] الخضري، محمد (ت ١٢٨٧هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ج١، ص ٣٤٤.